تطبيق أبحاث العلوم الاجتماعية في حل مشكلات الأمم المعاصرة - مشكلات ومآزق

ديفيد ليستر*
ترجمة: ليلى المالح**

ملخص: بسبب إخفاق علماء الاجتماع في إحداث تغييرات في السياسات الاجتماعية، تطمح هذه الدراسة إلى تقصي الأسباب المتعددة الكامنة وراء هذا الإخفاق. فمما لا شك فيه أن لكل مسألة تطرح فسحة من المقاربات والاستراتيجيات المتاحة تساعد على سبرها، تسمح للباحث فيها باختيار منهج أو اثنين. ومن نافلة القول إن عدم موضوعية باحث ما وانحيازه بشكل أو بآخر يؤثر في استراتيجية البحث المختارة، ومن ثم في تأويل نتائجه وتفسيرها. وهكذا نجد باحثين يؤيدون جانبين مختلفين للمسألة ذاتها. كأن نجد دراسات بحثية مثلاً تؤيد التأثير الرادع لعقوبة الإعدام لجرائم القتل، في حين لا نجد مثل هذا التأييد في بحوث أخرى. كذلك فإن إخفاق علماء الاجتماع في التأثير في السياسات الاجتماعية عائد أيضاً إلى محاولاتهم لجعل بحوثهم العلمية متحررة من إطلاق القيم value-free، وإلى عدم استعدادهم للعمل معاً من أجل الوصول إلى اتفاق أو إجماع في الرأي، إضافة إلى التنافس بين ضروب المدارس المعرفية المختلفة.

مصطلحات أساسية: السلوك الإنساني، العنف الشخصي، عقوبة الإعدام، الانتحار، الوقاية من الانتحار، السياسة الاجتماعية.

---

* David Lester كلية رتشارد ستوكتون في نيوجرسي – بومونا، نيوجرسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتطوير المجتمع – جامعة الكويت – 10–12 أبريل 2001.
بعنوان: A pplying the Social Sciences to Solving the Problems of Modern Nations: Problems and Pitfalls.

** رئيسة قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

مقدمة:

يبدو للوهلة الأولى أنه يتعين على المختصين في العلوم الاجتماعية، من بين جميع الاختصاصيين في العالم، أن يكونوا الأكثر عدة عند تحليل النتائج واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات والأمم في عالمنا الحاضر. ففي المحصلة، نحن الاختصاصيين في السلوك الفردي والسلوك البيني (ما بين الأفراد) والسلوك الاجتماعي، نحن من يعي قوة السلوك الإنساني وضعفه، ومن ثم يتعين علينا أن نكون قادرين على صياغة السياسات العامة وتقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين رفاهة البشر. فما السر في إخفاقنا؟ في هذه الدراسة المختصرة أقترح عدداً من الأسباب المؤدية إلى إخفاقنا مستخدماً أمثلة في ميادين أجريت فيها بحوثاً علمية منها: العنف الشخصي: وسأبدأ بمناقشة بحثيات علم الاجتماع المتعلقة بمدى إمكانية ردع جريمة القتل عن طريق عقوبة الإعدام.

عقوبة الإعدام وجريمة القتل

أثارت الدراسة التي نشرها إرليش (Ehrlich, 1975)، في مجلة American Eonomic Review، مسألة إمكانية ردع جريمة القتل عن طريق عقوبة الإعدام. وقد بيّن إرليش أن كل عملية إعدام سنوية تمت في الولايات المتحدة الأمريكية بين عام 1933 و1969، أدت إلى انخفاض في عدد جرائم القتل يتراوح بين سبع جرائم وثمانٍ. ومنذ ذلك الوقت نشر كثير من الدراسات المعنية بهذه المسألة في مجلات اقتصادية واجتماعية وجنائية.

في عام 1998 استعرض يانغ Yang، المتخصص في علم الاقتصاد المقاسي، دراسة إرليش، وخلص إلى النتيجة التالية:

> منذ أن نشر إرليش Ehrlich دراسته حول التأثير الرادع لعقوبة الإعدام، والذي أسسه على نظرية اقتصادية وعلى تحليلات متطورة في الاقتصاد المعياري، حاول باحثون آخرون إجراء تحليلات مشابهة لتأييد استنتاجاته أو تفنيدها. وعبر السنوات التالية، تزايدت أعداد مثل هذه الدراسات وغدت أكثر تعمقاً. وبشكل عام سواء تعلقت الدراسات بالتحليل المعتمد على التسلسل الزمني time-series أو على التحليل المقطعي cross-sectional للبيانات الوطنية أو التي تقدمها الدول فإنها لم تثمر عن نتائج تمكننا من استخلاص استنتاج واضح حول التأثير الرادع لعقوبة الإعدام (P.100).

يبقى السؤال: هل يمكن فعلاً الوصول إلى استنتاج معين؟

يعود السبب الأول الواضح لتباين الرأي حول التأثير الرادع لعقوبة الإعدام إلى أن كل باحث يستخدم مجموعة مختلفة من البيانات والمناهج، إذ قد يلجأ الباحث إلى:

1 – دراسة تأثير وجود عقوبة الإعدام أو تنفيذها الفعلي.

2 – قياس تنفيذ أحكام الإعدام بطرق متعددة (عدد مطلق، أو عدد حالات الإعدام منسوباً إلى عدد الجرائم، أو العدد منسوباً إلى تعداد السكان).

3 – استخدام تصميم التسلسل الزمني أو المقطعي (أي عبر الزمن أو عبر المناطق).

4 – تغيير الدول موضوع الدراسة (كندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية).

5 – تغيير الفترة الزمنية المدروسة.

6 – دراسة الأمة ككل أو المناطق المختلفة بشكل منفصل.

7 – تحويل النقاط المحرزة scores لبعض المتغيرات (مثل استخدام اللوغاريتمات أو الجذور التربيعية، على سبيل المثال).

8 – استخدام القيم الأساسية للمتغيرات أو فروقات المرتبة الأولى (والثانية).

9 – حذف القيم العزيلة (الشاذة) outliers أو الإبقاء عليها.

10 – إدخال متغيرات التحكم المختلفة (أي متغيرات اجتماعية أخرى متشاركة مع معدل جرائم القتل).

11 – استخدام تقانات مختلفة في الانكفاء المتعدد multiple regression.

12 – ارتكاب أخطاء عند اختيار المتغيرات المستخدمة بوصفها بدائل proxies لهذه المتغيرات، مثل مخاطر العقوبة (ارتكاب أخطاء قياسية، على سبيل المثال، وذلك عند استخدام عدد التعديات في قياس كل من معدّل الجريمة وإمكانية الاعتقال).

13 – الوقوع في كثير من الأخطاء الأخرى في الاقتصاد المقاسي، مثل انحياز المعادلة المتزامن simultaneous equation bias ومشكلة التحديد وتأثير المعتقدات المسبقة وموضوع عدم استقلالية البيانات (وجود تنافر في قيمة الوسط) non-stationarity.

وعلى سبيل المثال أوضح مَكْ مانوس (Mc 1985) تأثير المعتقدات المسبقة للباحث بإظهار أن متغيرات التحكم Control Variables، التي يتم اختيارها لتضمينها في تحليل الانكفاء المتعدد، يمكن أن تتأثر بالمعتقدات المسبقة للباحث حول أهمية عقوبة الإعدام، وأن هذا الاختيار متأثر بمدى التوصل إلى وجود تأثير

رادع أم لا. لقد اختار مَكْ مانوس خمسة سيناريوهات لدراسة الترابط بين الإعدامات ومعدّل جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950، ووجد أن نتيجة تحليلات الانكفاء تتعلق بشكل حرج باختيار متغيرات التحكم.

يُغْرَم الباحثون الأكاديميون بالأحاجي، ويكافؤون عليها بنشر بحوثهم ذات الصلة. ومع ظهور كل بحث يسارعون للاطلاع عليه والإفادة منه لتعديل ما ورد فيه من تحليلات، واستيلاد ورقة علمية جديدة لهم. وهكذا تتوالد المقالات حول الموضوع بسرعة، ومن النادر، إن لم يكن مطلقاً، أن يستخدم الباحث أكثر من استراتيجية واحدة أو اثنتين ممكنتين لتحليل المشكلة قيد البحث، ناهيك بوجود العشرات، ولربما المئات من الإمكانات المتوافرة. ومن ثم يصبح كل بحث منشور مجرد دراسة محدودة أحادية الرؤية للموضوع قيد التحقيق.

لا يشعر علماء الاجتماع بحاجة ماسة إلى التداني فيما بينهم، ومن ثم الوصول إلى إجماع حول مشكلة معينة أو اختيار منهج للبحث أو الخلوص إلى نتيجة عامة. فنحن نتصرف بوصفنا أفراداً متنافسين بعضنا مع بعض، وليس بوصفنا فريقاً يعمل من أجل هدف مشترك، ولربما يعزى هذا التصرف إلى الطبيعة التنافسية لكثير من برامج الدراسات العليا، حيث يكافأ الطلبة على نقد أعمال أندادهم العلمية.

يمكننا هنا تعرف مشكلتين: تعددية المقاربات والاستراتيجيات لدراسة ظاهرة ما والتنافسية بين علماء الاجتماع (بدلاً من التوجه إلى العمل الجماعي)، أضف إلى ذلك مسألة ثالثة أيضاً: فأنا أعرف موقف يانغ إزاء مسألة عقوبة الإعدام. فهي تعارض هذه العقوبة. أما أنا فمع العقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية، في هذه الأيام، على أقل تقدير، بسبب المعدّل العالي لجرائم القتل. ومن ثم عندما قمت بمراجعة سريعة لهذه الأدبيات في الفصل الختامي من كتابي (Lester, 1998a)، وجدت 19 دراسة تسلسل زمني، عشر منها تتحدث عن تأثير رادع، وثلاث عن تأثير لممارسات وحشية (أي أن تنفيذ الإعدام أفضى إلى زيادة معدل جرائم القتل) وست عن عدم وجود تأثير يذكر. كما وجدت 17 دراسة مقطعية، خمس منها خلصت إلى وجود تأثير رادع، وست إلى تأثير لممارسات وحشية، وست إلى عدم وجود تأثير يذكر. وبهذه النتيجة انتهيت إلى وجود بعض الدلائل على تأثير رادع في دراسات التسلسل الزمني.

وإضافة إلى ذلك أجرى بيلي (Bailey, 1979-1980) تحليلات تسلسل زمني لـ (37) ولاية أمريكية، بيّنت 24 منها وجود تأثير رادع، وثمان منها وجود تأثير

لممارسات وحشية، وخمس من دون تأثير. كما أجرى بيلي (Bailey, 1980) تحليلات مقطعية عبر الولايات لمدة 28 سنة مختلفة، ووجد أن هناك تأثيراً رادعاً خلال 20 عاماً، وتأثيراً لممارسات وحشية خلال 7 سنوات، ومن دون تأثير خلال سنة واحدة. وهكذا، استنتجت ثانية وجود دلائل تدعم التأثير الرادع[1]. وبهذه المناسبة، لما وجدت نفسي مشوشاً من دراسات الانكفاء المتعددة هذه، حاولت إجراء تحليل أكثر بساطة، وتبين لي أنه إذا أعدمت ولاية أمريكية قاتلاً واحداً أو أكثر في عام ما في الفترة بين 1930 و 1965 فإن عدد جرائم القتل يتراجع بنسبة 54.0% في العام الذي يتلوه. وإذا لم يعدم قتلة في سنة ما، فإن عدد جرائم القتل يتراجع في السنة التالية بنسبة 44% عما كان عليه. وهذا ما يدل على وجود تأثير رادع للإعدامات[2] (Lester, 1998a).

ومما يثير الاهتمام أنه عند تكراري هذه المنهجية، وإن كان في فترة زمنية تلت، (1977–1992)، وجدتني أخفق في العثور على تأثير رادع للإعدام على جرائم القتل، بل أشارت نتائجي على العكس من ذلك إلى ظهور تأثير لممارسات وحشية. وفي موقف مثل هذا يحار العالم الاجتماعي فيما إذا كان عليه أن ينشر نتائج تناقض رؤيته الشخصية أم لا. لقد انتقيت الخيار الأول ونشرت على الملأ إخفاقي في تكرار المنهجية ذاتها (Lester, 2000).

إن تأثير مواقف الباحث وردود فعله هو أمر في غاية الأهمية عند دراسة موضوعات كالتي نحن بصددها، الشيء الذي دعاني إلى تحديد موقفي بصريح العبارة في مدخل كتابي، وإلى حث جميع علماء الاجتماع على التعبير عن مواقفهم مستقبلاً تجاه هذه المسألة أثناء نشر أبحاثهم، وبما يمكن القراء من تقويم النتائج على ضوء تلك المواقف.

ما الذي يؤدي إلى حدوث تغييرات عند تطبيق عقوبة الإعدام؟ تبرز التغيرات عادة مع كل حالة على حدة. ففي إنكلترا، تعرفت السلطات على رتشارد كريستي، بوصفه مجرماً قتل كثيراً من النساء، الواحدة تلو الأخرى، وتمت محاكمته وإعدامه (Kennedy, 1961). غير أن السلطات كانت مسبقاً قد حاكمت وأعدمت زوج أحد ضحايا كريستي[3]. وقد أدت هذه القضية وغيرها إلى إلغاء البرلمان البريطاني

(1) لم يقدم بيلي نفسه مثل هذا الاستنتاج، وهكذا افْتَرض أنه معارض لعقوبة الإعدام.
(2) ومع ذلك، فإن مزيدا في التحليلات قد عقدت هذا الاستنتاج.
(3) في الواقع حوكم الرجل وأعدم لقتله طفله، الذي كان قد قتل برفقة الزوجة.

لعقوبة الإعدام. وفي الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، أدت مسألة التعرف إلى أناس أبرياء في قائمة انتظار الإعدام (باستخدام بيّنة الحمض النووي DNA) إلى تعليق عقوبة الإعدام في بعض الولايات، ما دام الموضوع ما زال قيد المناقشة.

لننظر الآن إلى موضوع الدراسة الثاني، ألا وهو تأثير الرقابة على الأسلحة النارية في الوفيات.

الرقابة على الأسلحة النارية في الولايات المتحدة الأمريكية أو، بشكل أعم، دور الانتحار عن طريق الحد من الوصول إلى وسائله الخطرة

لدى التعامل مع الأفراد من ذوي النزعات الانتحارية الحادة، لا تزال الممارسة المتبعة منذ أمد هي حَجْرهم في بيئة «عصيّة على الانتحار». وعلى هذا الأساس، يوضع هؤلاء في غرفة خالية من وسائل الانتحار شنقاً أو سماً أو جرحاً. يتكون السرير عادة من بلاطة إسفنجية بسيطة، أما ثيابهم فورقية لا تمكنهم من شنق أنفسهم كما هو الحال مع الأقمشة. وتستبعد عن الغرفة الكلّابات والنتوءات الحادة وغيرها من العناصر الخطرة. في هذه الغرفة لا يمكن لهؤلاء الانتحار.

هل يمكن لمثل هذه الممارسة أن تكون فاعلة مع المجتمع ككل؟ في إنكلترا، في السبعينيات، توقفت مؤسسات النفع العام عن إمداد الغاز الكربوني للاستخدامات المنزلية (وهو غاز في غاية السمية لاحتوائه على نسبة عالية من أول أكسيد الكربون) واستبدلت به الغاز الطبيعي (الأقل سمية بكثير)، مما أدى إلى تراجع معدل الانتحار بالغاز المنزلي إلى ما يقارب الصفر. كما تراجع المعدل العام للانتحار بنسبة تقارب 30%. والغاز المنزلي كان من أكثر الوسائل شعبية للانتحار في إنكلترا، ولا يبدو أن العامة قد تحولّت إلى أي مجال آخر بعد ما أصبح الغاز أقل سميّة (Kreitman, 1976).

في سلسلة من الدراسات تبين لـ «ليستر» (Lester, 1998b) وجود دلائل على أن التحول من الغاز (الكربوني) إلى الطبيعي قد أدى إلى تراجع استخدام الغاز المنزلي في الانتحار في عدد كبير من الأمم الأخرى، كما أن خفض السمية في عوادم السيارات، عن طريق التحكم في الغازات المنبعثة منها وحظر الوصول إلى الأدوية الخطرة، مثل البَرْبيتورات (ملح حامض البَرْبيتوريك، المنوّم) قد أديا أيضاً إلى تراجع استخدام هذه الوسائل في عمليات الانتحار. وفي بقاع العالم التي تقيّد الوصول إلى الأسلحة النارية، كانت معدلات الانتحار باستخدام هذه الأسلحة أقل.

وهذا يعني أن تقليل فرص الوصول إلى وسائل خطرة تساعد على الانتحار قد حدّ من استخدام هذه الوسائل للانتحار، فقد بدا أن العامة لا تميل إلى المثابرة على طرقها المفضلة في الانتحار.

السؤال الحاسم في هذا المجال هو: فيما إذا كان الأفراد الانتحاريون سيتحولون إلى طرق بديلة للانتحار؟ يبدو أن التجربة الإنكليزية لا توحي بذلك. ففي أعقاب التحول من الغاز الكربوني إلى الطبيعي، لم ينخفض فقط معدل الانتحار باستخدام الغاز المنزلي، بل انخفض أيضاً المعدل العام للانتحار، وإن لم تكن الدلائل بمثل هذا الوضوح لدى الأمم الأخرى. فعلى سبيل المثال عندما أزيلت سمية الغاز المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية، زاد تملك السيارات وزاد معه استخدام عوادم السيارات في الانتحار، ولم يطرأ أي تغير على المعدل العام للانتحار. أما بشأن إزالة السمية من الغاز المنزلي، فقد وجد ليستر (Lester, 1995) أن الدول التي كان فيها الغاز المنزلي طريقة مفضلة للانتحار، لم يتراجع فيها المعدل العام للانتحار. وهذه النتيجة انطبقت أيضاً على البلدان التي لم يكن فيها الغاز المنزلي طريقة شائعة للانتحار.

يدور حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية جدل شعبي وسياسي محموم فيما إذا كان على قوانين الرقابة على الأسلحة الفردية أن تكون أكثر تشدداً، وخصوصاً أنها الأدوات المفضلة للانتحار في هذا البلد. ويبدو أن التشدد في إمكانية الحصول على الأسلحة سيكون له أثر كبير في عدد الوفيات الناجمة عن الانتحار. ومع ذلك، وكما رأينا سابقاً من خلال البحوث والجدل في المحافل العلمية حول القيمة الرادعة للإعلام، ينقسم علماء الاجتماع فيما بينهم في هذا الشأن. فبعضهم مثلي أنا ورونالد كلارك (Clark and Lester, 1989) وديفيد همنواي (Miller and Hemenway, 1999)، يقدم الدلائل على أن تشديد الرقابة على الأسلحة الفردية يقلل من عدد الوفيات الناجم عن الانتحار، وفي المقابل فإن غاري كلِك (Kleck, G., 1991) وجون لوت (Lott, J.R., 1998) قدما دلائل معاكسة ركزا فيها على ما يتعلق بمصادر البيانات والمعلومات، وطبيعة التحليل ومسألة فرض «القيود». وكما هو الحال مع مسألة عقوبة الإعدام، تُرِك صانعو القرار هنا ليتساءلوا عن «الحقيقة». وقد اختار هؤلاء الاستشهاد بمقولات من يدعم آراءهم الشخصية من علماء الاجتماع.

مرة أخرى لا يتمكن علماء الاجتماع من الوصول إلى إجماع.

هناك أمر إضافي لا بد من التنويه عنه، وهو أن معظم الإجراءات والتعديلات التي تم اقتراحها لتقييد الحصول على وسائط مميتة لغرض الانتحار، لم تهدف إلى

درء الانتحار أصلاً. فقد تحول كثير من الدول إلى الغاز الطبيعي في الاستخدامات المنزلية بسبب اكتشاف مكامن للغاز الطبيعي، وهو أرخص ثمناً وأقل تلويثاً للبيئة من الغاز الكربوني. كما أن إزالة سمية الغازات المنبعثة من السيارات كانت نتيجة الاهتمام بمسألة تلوث البيئة ليس إلا. أما اقتراح فرض رقابة على الأسلحة الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية، فكان بهدف الوقاية من جرائم القتل لا الانتحار. ووحدها القيود المفروضة على الوصفات الطبية وتزويد الأماكن المرتفعة بالسياجات (في المباني والجسور) كانت بغرض درء الانتحار.

نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية وآثارها

من الطبيعي أن يكون للنتائج التي تتمخض عنها أبحاث العلوم الاجتماعية آثار جلية على السياسات الاجتماعية، غير أن هذا يسبب في الغالب قلقاً كبيراً في نفس علماء الاجتماع الذين يعتقدون أن ما يجرونه وينشرونه من أبحاث ليس إلا علماً مجرداً عن إطلاق القيم value-free.

في إنكلترا، وفي السبعينيات، أجرى باغلي (Bagley, 1968) تحليلاً بيّن فيه أن مراكز الوقاية من الانتحار قد حدّت من حوادث الانتحار هناك، في حين أن تحليلات جينيغز وآخرين (Jennings, *et. al, 1978)* المنشورة أوضحت عكس ذلك. وقد أجريت تحليلاً مشابهاً في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت إلى نتيجة مفادها عدم وجود دليل على أن مراكز الوقاية من الانتحار في الولايات المتحدة الأمريكية قد حدّت من حوادث الانتحار (Lester, 1974). في ذلك الوقت لم أكن قد شاركت بعد في مؤتمرات حول السلوك الانتحاري، وفي أول مشاركة لي في مثل هذه المؤتمرات، عام 1987، كان كثير من المشاركين سعداء بمقابلتي، بعد طول انتظار، باستثناء واحد منهم. فقد أخبرني غاضباً أن مراكز الوقاية من الانتحار التابع له قد فقد دعمه المالي بسبب بحثي. وقد روعني هذا الخبر، فقد كنت أجري بحثاً أكاديمياً، لا يقع داخل دائرة القيم بالطبع، أو بتعبير أكثر فجاجة، كنت أمارس لعبة أكاديمية، ولم يكن في خاطري أن يترتب على دراستي هذه نتائج اجتماعية.

ويمكنني أن أضيف أنني، ومنذ ذلك الحين، أجريت دراسات كثيرة عن مدى قابلية مراكز الوقاية من الانتحار على الحد منه. وقد أشار التحليل المعمق لدراساتي السبع، ولسبع من دراسات الآخرين أن هناك تأثيراً إيجابياً لهذه المراكز (Lester, 1997).

في الستينيات، نشر ليبتون وآخرون (Lipton, et. al, 1975) مراجعة شاملة

حاولوا فيها معرفة التأثير الإيجابي للعلاج النفسي في منتهكي القوانين. وقد وجدوا دلائل أقل من أن توصف بالجيدة. كما استخلصت مقالة أكثر رواجاً، مبنية على تقرير مارتينسون (1974)، تفيد بأن العلاج النفسي كان عديم الفائدة. ونتيجة ذلك، قطع الدعم المالي عن برامج المعالجة في المؤسسات الإصلاحية في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. أهذا ما يرغب به علماء الاجتماع – انتفاء فرصة إعادة تأهيل المجرمين؟

وكما أشار هالّيك (Halleck, S., 1979)، غالباً ما يكون للبحوث نتائج اجتماعية؛ نتائج لم يتكهن بها الباحثون، ولم تنسجم أحياناً مع ما يفضلونه شخصياً من سياسات اجتماعية.

يميز الاقتصاديون بين الاقتصاد الإيجابي اليقيني positive (الذي يركز على الحقائق ويتفادى إطلاق أحكام قيمية value judgments، كما يسعى إلى ترسيخ المقولات العلمية) والاقتصاد المعياري normative (والذي يبين كيف يجب أن يكون عليه الاقتصاد أو أي سياسات عامة يجب أن يوصى بها). وقد لمس مَكْ كونيل وبرو (Mc Connell, C.R, 1999) أن اختلافات وجهات النظر تحدث أكثر في الاقتصاد المعياري منها في الاقتصاد الإيجابي، برغم أن الاختلافات هذه شائعة في المجالين، كما رأينا سابقاً في مناقشة دراسات الاقتصاد المقياسي لمسألة التأثير الرادع لعقوبة الإعدام.

يعد علماء الاجتماع فروعهم المعرفية «علوماً» لكونهم «علماء» حسب تسميتهم. والعلوم الطبيعية، كما هو معتقد، لا تطلق أحكاماً قيمية. فلا الذرات أو البروتونات ولا جسيمات الكوارك «جيدة» أو «سيئة». ولكن هل صحيح أن العلوم الطبيعية لا تخضع للقيم أبداً؟ نحن نفترض افتراضاً خاطئاً بأن علم الاجتماع هو أيضاً عديم القيمة. إن علم الاجتماع يقع داخل دائرة القيم كما أشرت إلى ذلك سابقاً أثناء مناقشة عقوبة الإعدام والرقابة على الأسلحة الفردية، وكذلك تفعل العلوم الطبيعية. فألبرت أينشتاين، مع أنه كان ألمعياً عند تطوير نظرياته النسبية، لم يكن راضياً عن إدخال مبادئ الاحتمالات في الفيزياء، وهكذا لم يعجب إطلاقاً بنظرية ميكانيك الكم التي طورها فرنر هايزنبرغ وإرفين شرودينغر وبول ديراك. لقد أثرت أحكامه القيمية في علمه.

تؤدي الأحكام القيمية أيضاً دوراً في النظريات البيولوجية. فعلى سبيل المثال، تصدم

نظرية النشوء والارتقاء evolution كثيراً من الأصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين نشطوا في محاربة تدريس النظرية في المدارس الابتدائية والثانوية.

مسائل أخرى

هناك أسباب أخرى لإخفاق علماء الاجتماع في اقتراح السياسات الاجتماعية وتغييرها:

1 – في علمي الاجتماع والاقتصاد قلما تتوافر إمكانية إجراء تجارب تسمح بسبر علاقات السبب – التأثير cause and effect. فكلا الفرعين العلميين يعتمدان على دراسات ارتباطية correlational ، لا تسمح بتحديد نتائج السبب – التأثير. وقد يتطلب إجراء تجربة حول عقوبة الإعدام إجبار نصف الولايات المتحدة الأمريكية (مختارة بشكل عشوائي) على تنفيذ حكم الإعدام في جميع القتلة في عام ما، في حين يتطلب من النصف الآخر عدم تنفيذ أي من عقوبات الإعدام. إن مثل هذه «التجربة» مستحيلة بالطبع.

2 – في المقابل يعتمد علم النفس اعتماداً كبيراً على التجارب، غير أنه عبر السنوات بدأ يفضل التجارب المخبرية على تلك الميدانية، مما أسفر عن توجهه ليس نحو الظواهر الحقيقية وإنما نحو مثيلاتها المخبرية. إن نتائج البحوث المبنية على المثيل المخبري غير مقنعة للعامة. فعلى سبيل المثال بدل أن ينصرف علماء النفس إلى دراسة العنف الجنائي، مثل جريمة القتل، ينحون في بعض الأحيان إلى دراسة المدى الذي يقوم المفحوصون السذج بتوجيه صدمة كهربية إلى طلاب آخرين يعلمونهم أزواجاً من الكلمات.

3 – نادراً ما يتعاون الاختصاصيون في فروع المعارف المختلفة، ويعزى ذلك إلى جهلهم لميادين المعرفة لدى الآخرين، وبسبب المناخ الأكاديمي أيضاً الذي قلّما يدعم مثل هذا التعاون. فالاقتصاديون الذين ينشرون أبحاثهم في مجلات العلوم الاجتماعية يكافؤون بدرجة أقل من الاقتصاديين الذين ينشرون في مجلات اقتصادية. وينطبق الأمر نفسه على الاختصاصيين في العلوم الاجتماعية. ومن ثم فمن النادر أن يدرس موضوع ما أو قضية بوصفها وحدة متكاملة، أي من وجهة نظر مشتركة أو جماعية. فكل فرع من فروع المعرفة يتابع موضوعاته بأساليبه وتقاناته الخاصة. فمثلاً تستخدم تقانات التحليل العاملي Factor -= analysis مراراً وتكراراً من قبل علماء النفس، ونادراً من قبل الاقتصاديين.

دراسة حالة:
تبعات تحسين مستوى جودة الحياة

في الجزء الأخير من دراستي، دعوني أستكشف مضامين نتيجة من نتائج العلوم الاجتماعية والمتعلقة بموضوع حديثي هذا.

لاحظ راؤول نارول (Naroll, R., 1969) أن علماء الإثنولوجيا التقليديين في القرن التاسع عشر قد قيموا أحياناً مستوى نوعية المجتمعات البدائية والمتخلفة بناء على مجموعة من قيمهم الذاتية. وأقترح بدلاً من ذلك أن يتم التقويم بشكل غير مباشر من قبل أفراد ذلك المجتمع نفسه، كأن تراقب تصرفاتهم، ويعد الانتحار مقياساً معتمداً. من هذا المنظور تكون الحضارات ذات معدل الانتحار الأعلى دون تلك ذات معدل الانتحار الأدنى. وقد تبين لـ «نارول» أن الانتحار لكونه نادراً نسبياً فهو لن يعمل «صمام أمان» للمجتمع، ولهذا لن يخفض من مستوى الشعور العام بالإحباط فيه.

اقترح هنري وشورت (Henry & Short, 1954) نظرية حول الانتحار والقتل، أعتقد أنها تتفوق على النظرية التقليدية وعلى النظرية الأكثر شهرة والمقترحة من دوركهايم (DurKheim, 1897). فقد وجدا أن الناس يردون على الإحباط بالعدوان، وأن الشيء الأساسي المستهدف لعدوانهم هو مسببات الإحباط. غير أن عوامل اجتماعية ونفسية عدة تقمع التعبير الخارجي للعدوان مما يسبب كتم هذه المشاعر العدوانية وكظمها داخل الذات وانكفائها، وهذا يعود بنا إلى النظرية التقليدية المعروفة في التحليل النفسي.

من هذه العوامل ما ذهب إليه هنري وشورت في نظرية مفادها أنه إذا أمكن للأفراد أن يلقوا بتبعات بؤسهم وكربهم على الآخرين، فسيكون التعبير الخارجي للعدوان مشروعاً. وهو يؤدي إلى الغضب والتصرف التهجمي، وفي أبعد الحدود إلى القتل. من ناحية أخرى، إذا لم تتوافر عوامل خارجية يلقون عليها تبعة بؤسهم فلن يجد هؤلاء من يلومون إلا أنفسهم. وهكذا فالتعبير الخارجي للعدوان لن يكون مشروعاً وإنما يتحول الغضب نحو الداخل، إلى الذات، مسبباً الكآبة وفي أبعد الحدود الانتحار.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يمكن للأمريكيين من أصول أفريقية (وأقليات أخرى) أن ينحوا باللائمة لتعاستهم ولكربهم على العنصرية والتمييز في المجتمع، ليؤدي ذلك إلى الغضب وارتفاع معدلات العدوان

الخارجي الموجه نحو الآخرين، بما في ذلك القتل. وفي المقابل فإن الأمريكيين البيض لا يستطيعون، لما يمتلكونه من ميزات وفرص يفضلون فيها على غيرهم، أن يعزوا بؤسهم وكربهم إلى الآخرين، الأمر الذي يفضي إلى معدلات عالية من العدوانية المنكفأة إلى الداخل مسببة الانتحار ضمن ما تسببه من ردود فعل.

قد يكون من البديهي أن يصبح الناس أكثر سعادة مع تحسن الظروف في العالم. فإذا أمكننا القضاء على الفقر والاضطهاد (مثل التمييز الجنسي والعنصرية)، وتنظيف البيئة، وحسنّا فرص التعليم والثقافة لمواطنينا؛ إذا أمكننا أن نقوم بكل ذلك، فمن الحتمي أن نكون أكثر سعادة. من جهة أخرى تغدو الحياة أقل جدارة بالعيش إذا ما تراجع مستواها أو نوعيتها.

وعلى العكس من ذلك واعتمادا على نظرية هنري وشورت، يمكن تقديم حجة أنه عندما تكون الظروف الخارجية سيئة تتولد لدينا أسباب جلية نلقي عليها التبعات لشقائنا الذاتي، وهذا ما يوجه غضبنا نحو الخارج أكثر من الغضب والكآبة الموجهين نحو الداخل. أما عندما تكون الظروف حسنة فعندها نفتقر إلى تلك الأسباب الخارجية الجلية التي يمكن أن نعزي إليها أسباب شقائنا. وهكذا فمن المرجح أن يتوجه غضبنا نحو الداخل أو أن نصاب بالكآبة بدلاً من توجه هذا الغضب نحو الخارج. ويرى هنري وشورت بأن المستوى الأعلى لنوعية الحياة يؤدي إلى معدلات أعلى للانتحار وأدنى لجرائم القتل؛ في حين يؤدي المستوى الأدنى لنوعية الحياة إلى معدلات أدنى للانتحار وأعلى لجرائم القتل. هذه الأفكار المتباينة تؤدي إلى تكهنات متناقضة، غير أن هناك كثيراً من مجموعات البيانات التي يمكن استخدامها لاختبار هذه التكهنات.

الولايات الأمريكية:

قدر أنغوف ومنكين (Angoff & Mencken, 1931) مستوى نوعية الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمين مائة مقياس موضوعي يشمل الثراء والتعليم والصحة والنظام العام. وكان معامل الارتباط بين معدلات العنف الشخصي في الولايات، والدليل العام لمستوى نوعية الحياة هو 0.51+ للانتحار و 0.74− لجرائم القتل (Lester, 1985). ووجد هذا النمط الترابطي في مؤشرات الثراء والتعليم والصحة، وبدرجة أقل، في مؤشر النظام العام. فمعدلات الانتحار كانت أعلى في الولايات ذات المستوى الأعلى للحياة، في حين كانت معدلات جرائم القتل أدنى. وقد أكدت بيانات لفترات تالية هذه العلاقة.

قام إستس (Estes, 1984) بتطوير دليل للتقدم الاجتماعي (وهو يشبه دليل مستوى نوعية الحياة) مبني على مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية لأمم العالم في عام 1969 وهي: التعليم، والوضع الصحي، ووضع المرأة، والمجهود الحربي، والاقتصاد، والأحوال السكانية (الديمغرافية مثل معدلات الولادة)، والجغرافيا (بما في ذلك الاستفادة من الأرض، والكوارث الطبيعية)، والاستقرار السياسي، والمشاركة السياسية، والتنوع الثقافي، والمجهود في الخدمات الاجتماعية.

وقد وجد ليستر (Lester, 1984) أن معدلات الانتحار ترتبط إيجابياً بالمستوى العام لنوعية الحياة لدى ثلاث وأربعين أمة تتوافر فيها البيانات (معامل بيرسون 0.57+ معامل الارتباط = وهو دال عند مستوى P < .001)، حيث ترتبط معدلات جرائم القتل سلبياً بمستوى نوعية الحياة (0.50 – دال عند مستوى 001.). وقد أثبتت هذه النتائج فحواها عندما تم التحكم في إجمالي الناتج القومي للفرد وللأمم عن طريق معاملات الارتباط الجزئية. وهكذا فإن هذا التحليل الأولي لبيانات إستس قد أكد تكهنات هنري وشورت أكثر من التكهن البدهي.

استخدم إستس عناصر متعددة في تصنيفه العام لمستوى نوعية الحياة، ودرس ليستر بالتفصيل (Lester, 1990) العلاقة بين هذه العناصر ومعدلات العنف الشخصي. وقد تبين وجود العلاقات، المنوّه عنها أعلاه، في كل من التعليم والصحة ووضع المرأة، وأحوال السكان الديمغرافية، والجغرافيا والجهود المبذولة في الخدمات الاجتماعية، وإن لم يكن وجودها بالقدر نفسه بالنسبة للمجهود الحربي والاقتصاد والاستقرار السياسي والمشاركة السياسية والتنوع الثقافي.

مرة أخرى نجد أن معدلات الانتحار ترتفع في الأمم ذات مستويات نوعية الحياة العالية. في حين تنخفض فيها معدلات جرائم القتل. وبوسعي أن أضيف هنا، أنني لم أعثر على بحوث أكاديمية تختلف في الرأي مع استنتاجاتي. فالظاهرة في حد ذاتها جلية على الرغم من أن شرحها وتفسيرها قد يكون موضع خلاف.

إذن.. ما الذي يمكن لعلماء الاجتماع أن ينصحوا به على ضوء هذه النتائج؟ هل يتعين علينا أن نحثّ الأمم العصرية على تفادي التجديد والعصرنة بهدف تخفيض معدلات الانتحار لديها وتصنيفها على أنها أكثر عافية؟ على الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة في معدلات جرائم القتل؟ أو يجب علينا فقط أن نتقبل أن

العصرنة ستؤدي إلى معدلات أعلى للانتحار فنقوم بتحسين خدمات الصحة العقلية للمجتمعات العصرية هذه؟

يمكن لعلوم الاجتماع أن تكشف وبوضوح عن كثير من الظواهر اللافتة للنظر، فهل هي قادرة أيضاً على تقديم العون في صياغة السياسة العامة؟

دور الناشطين الاجتماعيين

في حين يبدو أن لعلماء الاجتماع تأثيراً قليلاً في السياسات الاجتماعية، يمكن للناشطين الاجتماعيين تحقيق كثير من التأثير. فالناشطون في خدمات الصحة العامة، على سبيل المثال، لهم طريقة أكثر تركيزاً.

في بدايات القرن الفائت اقترح «وينسلو» (Winslow, 1923) تعريفاً للصحة العامة له مزايا لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، وقد أعاد «هانلون، وبيكت» (Hanlon & Pickett, 1984: 4) صياغة هذا التعريف ليقرأ على النحو الآتي:

الصحة العامة هي علم وفن يهدف إلى: (1) الوقاية من المرض، (2) إطالة أمد الحياة، (3) تعزيز الصحة والكفاءة عن طريق جهد المجتمع المنظّم من أجل:

أ – تعزيز الصحة العامة.

ب – التحكم في الأمراض السارية.

جـ – تعليم الفرد مسائل النظافة والصحة الفردية.

د – تنظيم الخدمات الطبية والرعاية بهدف الكشف المبكّر والعلاج الوقائي من الأمراض.

هـ – تطوير آلية اجتماعية لضمان مستويات معيشية مناسبة للأفراد من أجل الحفاظ على الصحة، وتنظيم هذه المزايا بحيث يتمكن كل مواطن من إدراك حقه الطبيعي في الصحة وطول العمر.

وقد قدّم كل من «هانلون، وبيكت» (Hanlon & Pickett, 1984: 5) تعريفاً بديلاً للموضوع ذاته: تُكرَّس الصحة العامة لبلوغ المستوى الأعلى من العافية الجسدية والعقلية والاجتماعية وطول العمر بشكل متوافق مع المعارف والموارد المتاحة في زمان ومكان محددين. وتلتزم بهذا الهدف إسهاماً منها للتطوير الشامل الفاعل لحياة الفرد والمجتمع.

وواضح هنا أن هذا التعريف أقل دقة في الأساليب التي تميز ميدان الصحة العامة عن ميادين الطب وتدخلات السياسة الاجتماعية العامة.

ومع ذلك يمضي هانلون وبيكت في تعداد المجالات الرئيسة الثلاثة المنضوية تحت الصحة العامة: (1) أنظمة الخدمات الصحية. (2) السلوك الصحي وبواعثه، (3) المخاطر البيئية، وهذا ما يفضي إلى سبعة أبواب من الأنشطة:

1 – أنشطة على مستوى الجماعة، مثل جعل البيئة أكثر أمناً.

2 – أنشطة تحدّ من المرض والعجز أو الموت المبكر.

3 – أنشطة تتعلق بالرعاية الصحية الشاملة، مثل تعزيز أنظمة خدمات صحية طارئة وتشغيلها.

4 – أنشطة تعنى بتجميع السجلات الحيوية وحفظها وتحليلها واستخدامها.

5 – التوعية العامة والتحفيز في مجال الصحة الفردية والجماعية.

6 – التخطيط والتقويم الصحي الشامل.

7 – البحث العلمي والتقاني والإداري.

ولما كان النموذج الصحي العام يركز على حل مشكلة اجتماعية أكثر من فهمها فحسب، يَعدُ هذا التوجه بتأثير أكبر في مشكلات المجتمعات العصرية مما تعد به العلوم الاجتماعية.

فناشطو الصحة العامة لا يتجنبون البحث العلمي، فهو في الواقع يأتي في الدرجة السابعة والأخيرة من الأنشطة التي اقترحها هانلون وبيكت. إلا أنهم لا يسمحون لنتائج الأبحاث هذه أن تقف حجر عثرة في طريقهم. فإذا كان هدفهم جعل البيئة أكثر أمناً، فإنهم يتابعون هذا الهدف دون كلل سواء دعمته نتائج الأبحاث أم لا.

قد يواجه الناشطون الاجتماعيون المتحمسون لحل المشكلات نشطاء اجتماعيين آخرين من ذوي القيم المغايرة والذين يعارضون سياساتهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، دخل الداعون إلى تقييد الرقابة على الأسلحة الفردية في نزاع مع «الجمعية الوطنية لسلاح البندقية» National Rifle Association، والتي تدافع عن حقوق الأفراد في امتلاك الأسلحة الفردية وحملها. الصراع، كما يبدو، أمر لا مفر منه، ولا يمكن أن يواكب النجاح جميع الفرقاء. إلا أن هذه المجموعات هي التي تؤثر في السياسات الاجتماعية.

المصادر:

Angoff, C., & Mencken, H. L. (1931). Worst American state. *American Mercury,* 24, 1-16, 175-188, 355-371.

Bagley, C. (1968). The evaluation of a suicide prevention scheme by an ecological method. *Social Science & Medicine,* 1-4.

Bailey, W. C. (1979-1980). Deterrent effect of the death penalty. *Omega,* 10: 235-259.

Bailey, W. C. A (1980). multivariate cross-sectional analysis of the deterrent effect of the death penalty. *Sociology & Social Research, 64: 183-207.*

Durkheim, E. (1897). *Le suicide.* Paris: Felix Alcan.

Ehrlich, I. (1975). The deterrent effect of capital punishment. *American Economic Review,* 65: 397- 417.

Estes, R. J. (1984). *The social progress of nations.* New York: Praeger.

Halleck, S. (1979) *Politics of therapy.* Northvale NJ: Jason Aronson.

Hanlon, J. J., & Pickett, G. E. (1984) *Public health.* St. Louis: Times Mirror/ Mosby.

Henry, A. F., & Short, J. F. (1954) *Suicide and homicide.* New York: Free Press.

Jennings, C., Barraclough, B. M., & Moss, J. R. (1978) Have the Samaritans lowered the suicide rate? *Psychological Medicine,* 8: 413-422.

Kennedy, L. (1961) *Ten Rillington place.* New York: Simon & Schuster.

Kleck, G. (1991). *Point blank.* New York: Aldine de Gruyter.

Kreitman, N. (1976) The coal gas story. *British Journal of Preventive & Social Medicine,* 30: 86-93.

Lester, D. (1974) Effect of suicide prevention centers on suicide rates in the United States. *Health Services Reports,* 89: 37-39.

Lester, D. (1984) The association between the quality of life and suicide and homicide rates. *Journal of Social Psychology,* 124: 247-248.

Lester, D. (1985). The quality of life and suicide. *Journal of Social Psychology,* 125: 279-280.

Lester, D. (1990). Suicide, homicide and the quality of life in various countries. *Acta Psychiatrica Scandinavica,* 81: 332-334.

Lester, D. (1995). Effects of the detoxification of domestic gas on suicide rates in six nations. *Psychological Reports,* 77: 294.

Lester, D. (1997). The effectiveness of suicide prevention centers. *Suicide & Life - Threatening Behavior,* 27: 304-310.

Lester, D. (1998a). *The death penalty: Issues and answers.* Springfield, IL: Charles Thomas.

Lester, D. (1998b). Preventing suicide by restricting access to methods for suicide. *Archives of Suicide Research,* 4: 7-24.

Lipton, D., Martinson, R., & Wilks, J. (1975). *The effectiveness of correctional treatment.* New York: Praeger.

Lott, J. R. (1998). *More guns, less crime*. Chicago: University of Chicago Press.
Martinson, R. (1974). What works? *The Public Interest,* Spring: 22-54.
McConnell, C. R., & Brue, S. L. (1999) *Economics*. Boston: Irwin/McGraw-Hill.
Miller, M., & Hemenway, D. (1999). The relationship between firearms and suicide. *Aggression & Violent Behavior,* 4: 59-75.
Naroll, R. (1969). Cultural determinants and the concept of the sick society. In S. C. Plog & R. B. Edgerton (Eds.), *Changing perspectives in mental illness*. New York: Holt, Rinehart & Winston: 128-155.
Winslow, C. E. A. (1923). *The evolution and significance of the modern public health campaign*. New Haven, CT: Yale University Press.
Yang, B. (1998) Economic analyses of the deterrent effect of the death penalty. In D. Lester (Ed.), *The death penalty: Issues and answers*. Springfield, IL: Charles Thomas: 83-105.

